

وان وقت المعير ورع قبل ضمن ما تقضى منها بالقلع وذكر الى كم الشاهد ان يضمن رب الارض للمعير
 قيمته ونسبه ونسبته ويكون ان لا يشاء المستعير ان يدفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون له ذلك بهذا
 اذ لم يكن القلع فخر الارض فان كان مضافا لغيرها لرب الارض وان اعاد ثاى الارض لغيره
 المستعير لا يؤخذ حتى يحدد الزرع وقت اول وقت استحقاق حصد الزرع حذوه حصدا واحدا
 من باب طابع ضرب كذا في القرب وموئنة الرد على المستعير وموئنة الوديعه على المروجع بكسر الهمزة
 وموئنة رد المستعير على المروجع على العاصب وموئنة رد المروجع على المزمع والى
 استقراء دابة يتم رد المستعير الدابة الى اصطيلاها كلها ولم يسلم واستقراء العبد يتم رد الارض الى المالك
 برضى عن الضمان استحقاقا والى القاسم ان يضمن بخلاف المخصوص والوديعه حتى لو رد المخصوص
 والوديعه الى الارض المالك ولم يسلم له ليرضا عما ضمن وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره
 او سائر الامتيا وهمه او رد مع عبده رب الدابة او اجيره شاهدة او سائر برضى المستعير في هذه
 الصور يضمن والمعيه التي فيه مطلق الى سوا كان عبدا يقوم على الدواب او غيره قبل هذا رد العبد
 يقوم على الدواب والاول هو الصحيح بخلاف الاجبى اى ان رد ما مع اجبى المالك حتى ولو
 المذنب على ان المستعير لا يملك الا بدراع من اجبى وقال حتى لو العرق انه يملك الا بدراع وعليه
 الفتوى وان لو هذه المسئلة بان موضع المسئلة فيها اذا كانت العارية موقفة وقد
 انتمت العارية بانقضاء مدتها في غير المستعير موقفا والمودع لا يملك الا بدراع بالاتفاق ومن
 اعاد ارضا بغيرها وارا ذلك رية الضحك يكتب المعارا كذا اطعنى **ارضك**
 عند لا ضيفه وعند يما يكتب انك اعترى وانما قال ارضك اشارة الى انه في عارة الارض يكتب اطعنى في
 غيرها يكتب انك اعترى اجماعا **كتاب الهبة** النسب بين الكتابيين ان كلا منهما تملك
 بغير عوض ثم في المعبره من افعال النعم الا لا كان او غير مال وفي الشرع يملك العبد بلا عوض
 قوله تملك العبد اعتران الاعارة وبلا عوض اعتران يملك بعوضى وعى في المعنى بيع وبيع الهبة بايجاب
 من الواهب كونهت وخلاص اى اعطيتك هذا الطعام وجعلته لك عبرى واعبرتك هذا الشيء
 بقوله تملك على هذه الدابة حال كونه نائبا بهبه مطلقا سوا كان السلطان او غيره وقيد به بالذوق
 مما ملك على هذه الدابة ولم يوافق يكون عارية وقيل من السلطان هبة مطلقا بقوله كسوك هذا القوت
 ذوق

ويؤخذ وارى لك هبة اى من هبة الهبة ان كرها قولك كرها بالمدخل له الهبة حتى لو لم يقبل كرها يكون هبة
 ايضا بقوله وارى لك هبة سلكى او وارى لك كرها هبة وقبول اعطى على قولها بايجاب اى يصح بايجاب
 وقول من جابها لموهوب له وقضى منه في المجلس بل اذ انه وبعده به اى يصح الهبة ان قبض بلا اذ كان
 في المجلس كسحا وان قبض بعد الاضيق لا يصح الا باذن المالك في قبض قبضه با
 باقبول وثبت للملك في محجوز ومعهوم وفي نفي سابع للاهبة لا يملك اى لا يبيع متبعا
 يقع بالحوار ان يكون مفرغا عن ملك الواهب وهو قوبه بالقبض لا يملك اى لا يبيع متبعا
 به بعد القسمة اصلا كعبد واحد ودابة واحدة ولا يبيع متبعا به بعد القسمة من قبض الاستماع
 الا ان كان قبل القسمة يكتسب الصغيرة والحام الصغيرة والثوب الصغير ونحوه المقوم ان يبيع
 متبعا به في الما بين قبل القسمة وبعد فان وبت شفاقا مشافدت وان قسم وسلم الى
 الموهوب له صح وان وهب وبيع في بر لا يبيع وان لم يحن وسلم اليه وكذا الدعي في القسم
 التمس في اللبن وملك الموهوب بلا قبض جديد لو كان الموهوب في يد الموهوب له وهبه الاب
 الظاهر يتم بالعقد اى بقوله وهبت بهذا الشيء لا يبي ولا فرق ان يكون هذا الشيء في يده او في يد
 مودعه وانما قيد بقوله لطفلة لانه لو وهب شيئا لابنه اكبر يشترط قبضه وان كان في يد المودع
 يكتسب بقبض ابيه عندنا وكذا اذا وهبت لطفلة امه شيئا وهو في عياله وابوه ميت ولا وصي
 له ماتت الهبة وان وهب له اجبى يتم بقبض وليه وهو الاب والجد اب عند عدم الاب
 او وصيهما وقبض امه واجبى لو كان الطفل في حجرها قيد به لا لو لم يكن في حجرها اى لا يتم بقبضها
 بقبضها بخلاف الولي حيث لا يشترط كونه في حجره ويتم بقبضه ان عقل ولو وهب انسان دارا
 متراكمة بينهما لو اصدق ليعمل لايه ولو وهب واحد دارا امن اثنين عند لاح وعندهما
 يصح ويصح تصدق عشرة من الدراهم وهبتها لغيره يملك لى لا يصح تصدق **قوله** الغني
 وقال ابو يوسف ومحمد يجوز كل وانما خصي العشرة بالذكرا تباعا محمد فانه وضع المسئلة في الجا
 مع الصغير **كتاب ايار** **الرجوع في الهبة** اذا وهب هبة لاجبى يصح الرجوع فيها
 اى في الهبة اى بالقضاء او بارضاء او بالرد الهبة يبيس يذى رجم حرم ولا زوج وقال الشافعي
 لا رجوع فيها ومنع الرجوع في الهبة بسبعة اشيا اجمعها المصطفى ورفد مع حرقه فالمدال انما